

• النوع الثاني والعشرون :

المَقْلُوبُ

هُوَ نَحْوُ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ عَنْ سَالِمٍ جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ ؛ لِيُرْغَبَ فِيهِ .

(النوع الثاني والعشرون : المقلوب .

هو) قِسْمَان :

الأولُ : أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ ، فيجعل مكانه آخر في طبقته ، (نحو حديث مشهورٍ عن سالم ، جُعِلَ عن نافعٍ لِيُرْغَبَ فيه) لِيُغَرِّبَتَهُ ، أو عن مالكٍ ، جُعِلَ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ .

وممَّن كان يفعلُ ذلك من الوضّاعين : حمادُ بن عمرو النصيبى ، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية<sup>(١)</sup> اليسع ، وبهلول بن عبيد الكندي . قال ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> : وهذا هو الذي يُطلق على راويه أنّه يسرق الحديث .

قال العراقي<sup>(٣)</sup> : مثاله : حديثٌ رواه عمرو بن خالد الحرانيُّ ، عن حمادِ النصيبى ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا :

(١) في «ص» : «بن حية» .

(٢) «الاقتراح» (ص : ٢٣٦) .

(٣) «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٨٣) .

« إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ فَلَا تَبْدَءْوهُمْ بِالسَّلَامِ »<sup>(١)</sup> - الحديث .

فهذا حديثٌ مقلوبٌ ، قلبه حمادٌ ، فجعله عن الأعمش ، فإنما هو معروفٌ بسهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، هكذا أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> من رواية شعبة ، والثوري ، وجريز بن عبد الحميد ، وعبد العزيز الدراوردي ، كلهم عن سهيل .

قال : ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب ؛ فإنه قل ما يصح منها .  
● تنبيه :

قال البلقيني<sup>(٣)</sup> : قد يقع القلب في المتن . قال : ويمكن تمثيله بما رواه حبيب بن عبد الرحمن ، عن عمته أنيسة مرفوعاً : « إِذَا أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، وَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ فَلَا تَأْكُلُوا وَلَا تَشْرَبُوا » - الحديث . رواه أحمد ، وابن خزيمة ، وابن حبان في « صحيحيهما »<sup>(٤)</sup> ، والمشهور من حديث ابن عمر<sup>(٥)</sup> وعائشة<sup>(٦)</sup> : « إِنَّ بِلَالَ يُؤَذِّنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

(١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٦٣٥٨) ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » (٣٠٨/١) في ترجمة حماد بن عمرو النصيبى .

(٢) « صحيح مسلم » (٥/٧) .

(٣) « محاسن الاصطلاح » (ص : ١٠٠٢) .

(٤) أخرجه : أحمد (٤٣٣/٦) ، وابن خزيمة (٤٠٤) ، وابن حبان (٣٤٧٤) .

(٥) أخرجه : البخاري (١٦٠/١) ، ومسلم (١٢٨/٣) .

(٦) أخرجه : البخاري (١٦١/١) ، ومسلم (١٢٩/٣) .

قال : فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة . قال<sup>(١)</sup> : إِلَّا أَنَّ ابْنَ حِبَانَ وَابْنَ خُزَيْمَةَ لَمْ يَجْعَلَا ذَلِكَ مِنَ الْمَقْلُوبِ ، وَجَمْعًا بِاحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ بِلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ تَنَاقُوبٌ .

قال : ومع ذلك ؛ فَدَعَوْنِي الْقَلْبَ لَا تَبْعُدْ ، وَلَوْ فَتَحْنَا بَابَ التَّأْوِيلَاتِ لَانْدَفَعَ كَثِيرٌ مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ .

قال : وَيُمْكِنُ أَنْ يُسَمَّى ذَلِكَ بـ «المعكوس» ، فَيُفْرَدُ بِنَوْعٍ ، وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَذَلِكَ . انتهى .

وقد مثل شيخ الإسلام في «شرح النخبة»<sup>(٢)</sup> القلب في الإسناد بنحو كعب بن مرة ، ومرة بن كعب .

وفي المتن بحديث مسلم<sup>(٣)</sup> في السبعة الذين يظلهم الله : « رجلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا ، حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ » .

قال : فهذا مما انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو : « حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ » ، كما في «الصحاحين»<sup>(٤)</sup> .

قلت : ووجدت مثالا آخر ، وهو ما رواه الطبراني<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوهُ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ »

(١) في «ص» ، «م» : «قالا» .

(٢) «نزهة النظر» (ص : ١٢٥ ، ١٢٦) . (٣) «الصحیح» (٣/٩٣) .

(٤) أخرجه : البخاري (١/١٦٨) ، وهو ليس عند مسلم كما قال الحافظ ابن حجر رحمته الله ، وانظر «الفتح» لابن حجر (٢/١٤٦) .

(٥) «المعجم الأوسط» (٢٧١٥) .



« ما اسْتَطَعْتُمْ » ؛ فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ مَا فِي « الصَّحِيحِينَ » <sup>(١)</sup> : « مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

القسم الثاني : أَنْ يُؤْخَذَ إِسْنَادُ مَتْنٍ فَيُجْعَلَ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ ، وَبِالْعَكْسِ ، وَهَذَا قَدْ يُقْصَدُ بِهِ أَيْضًا الْإِغْرَابُ ، فَيَكُونُ كَالْوَضْعِ ، وَقَدْ يُفْعَلُ اخْتِبَارًا لِحِفْظِ الْمَحْدُثِ أَوْ لِقَبُولِهِ التَّلْقِينَ ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ شُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ .

\* \* \*

وَقَلَّبَ أَهْلُ بَغْدَادَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِائَةَ حَدِيثٍ امْتِحَانًا ، فَرَدَّهَا عَلَى وُجُوهِهَا ، فَأَذَعْنُوا بِفَضْلِهِ .

(وَقَلَّبَ أَهْلُ بَغْدَادَ عَلَى الْبُخَارِيِّ) لَمَّا جَاءَهُمْ (مِائَةُ حَدِيثٍ امْتِحَانًا ، فَرَدَّهَا عَلَى وُجُوهِهَا ، فَأَذَعْنُوا بِفَضْلِهِ) وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ <sup>(٢)</sup> : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ السَّاحِلِيُّ : أَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ الرَّازِيِّ : سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ بْنَ عَدِي يَقُولُ : سَمِعْتُ عِدَّةَ مَشَايخَ يَحْكُونَ ، أَنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ ، فَسَمِعَ بِهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، فَاجْتَمَعُوا وَعَمِدُوا إِلَى مِائَةِ حَدِيثٍ فَقَلَّبُوا مَتُونَهَا وَأَسَانِيدَهَا ، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ ، وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ ، وَدَفَعُوهُ إِلَى عَشْرَةِ أَنْفُسٍ ، إِلَى كُلِّ رَجُلٍ عَشْرَةٌ ، وَأَمَرُوهُمْ إِذَا حَضَرُوا الْمَجْلِسَ يُلْقُونَ ذَلِكَ عَلَى الْبُخَارِيِّ ، وَأَخَذُوا الْمَوْعِدَ <sup>(٣)</sup> لِلْمَجْلِسِ .

(١) أخرجه : البخاري (١١٧/٩) ، ومسلم (١٠٢/٤) .

(٢) « تاريخ بغداد » (٢٠/٢ ، ٢١) . (٣) في « ص » : « الوعد » .

فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث ، فقال البخاري : لا أعرفه . فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه . فما زال يُلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه .

فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : الرجل فهم . ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم !

ثم انتدب إليه رجل آخر من العشرة ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه ، [فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه]<sup>(١)</sup> فلم يزل يُلقي إليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه .

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة ، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : لا أعرفه .

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متني إلى إسناده ، وكل إسناده إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، ورد متون الأحاديث كلها إلى

(١) ليس في «ص» .

أسانيدُها ، وأسانيدُها إلى متونها ، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل<sup>(١)</sup> .

### • تنبيهات :

الأول : قال العراقي<sup>(٢)</sup> : في جوازِ هذا الفعل نظرٌ ، إلا أنه إذا فعله أهلُ الحديث لا يستقرُّ حديثًا ، وقد أنكر حرميُّ على شعبةَ لما قلب أحاديثَ على أبان بن أبي عياشٍ ، وقال : يا بُنَّ ما صنَّع ، وهذا يحلُّ ؟ !  
الثاني : قد يقع القلبُ غلطًا لا قصدًا ، كما يقع الوضعُ كذلك ، وقد مثَّله ابنُ الصلاح<sup>(٣)</sup> بحديثٍ رواه جريرُ بنُ حازمٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ مرفوعًا : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي »<sup>(٤)</sup> .

فهذا حديثٌ انقلبَ إسنادهُ على جريرٍ ، وهو مشهورٌ ليحيى بن أبي كثيرٍ ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، هكذا رواه الأئمةُ الخمسة<sup>(٥)</sup> ، وهو عند مسلمٍ والنسائي<sup>(٦)</sup> من رواية حجاج بن

(١) قال الحافظ في «النكت» (٢/ ٨٦٩ - ٨٧٠) : «سمعت شيخنا غير مرة يقول : ما العجب من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث ؛ لاتساع معرفته ؛ وإنما يتعجب منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرة واحدة» .

(٢) «التبصرة» (١/ ٢٨٤) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ١٣٥) .

(٤) أخرجه : ابن عدي (٢/ ٥٥١) ، وانظر «جامع الترمذي» (٢/ ٣٩٥) ، و«العلل الكبير» له (ص : ٨٩) .

(٥) أخرجه : البخاري (١/ ١٦٤) ، وأبو داود (٥٣٩) ، والترمذي (٥٩٢) .

(٦) «صحيح مسلم» (٢/ ١٠٠) ، و«سنن النسائي» (٢/ ٨١) .



أبي عثمان الصواف ، عَنْ يحيى ، وجريز إنما سمعه من حجاج فانقلب عليه .

وقد بين ذلك حمادُ بنُ زيدٍ ، فيما رواه أبو داود في « المراسيل » <sup>(١)</sup> ، عن أحمد بن صالح ، عن يحيى بن حسان ، عنه ، قال : كنتُ أنا وجريز عند ثابت ، فحدث حجاج ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبيه ؛ فظن جريز أنه إنما حدث به ثابت ، عن أنس <sup>(٢)</sup> .

الثالث : هذا آخر ما أورده المصنّف من <sup>(٣)</sup> أنواع الضعيف ، وبقي <sup>(٤)</sup> عليه « المتروك » ، ذكره شيخ الإسلام في « النخبة » <sup>(٥)</sup> ، وفسره بأن يرويه من يُتهم بالكذب ، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا من جهته ، ويكون مخالفاً للقواعد المَعْلومة .

قال : وكذا مَنْ عُرف بالكذب في كلامه ، وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث ، وهو دُون الأول . انتهى .

وتقدمت الإشارة إليه عَقِب الشاذِّ والمُنكَرِ .

الرابع : تقدّم أن شرَّ الضعيف الموضوع ، وهو أمرٌ مُتَّفَقٌ عليه ، ولم يذكر المصنّف ترتيبَ أنواعه بعد ذلك .

(١) « المراسيل » (٦٤) .

(٢) راجع : كتابي « الإرشادات » (ص ٣٣٠ - ٣٣٢) .

(٣) في « ص » : « في » . (٤) في « ص » : « وبوب » .

(٥) « نزهة النظر » (ص : ١٢٢) .

ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبته شيخ الإسلام.

وقال الخطابي<sup>(١)</sup>: شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

وقال الزركشي في «مختصره»: ما ضعفه لا لعدم اتصاله سبعة أصناف، شرها<sup>(٢)</sup> الموضوع، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المنكر، ثم الشاذ، ثم المعلل، ثم المضطرب. انتهى.

قلت: وهذا ترتيب حسن، وينبغي جعل المتروك قبل المدرج، وأن يقال فيما ضعفه لعدم اتصال: شره المعضل، ثم المنقطع، ثم المدلس، ثم المرسل، وهذا واضح.

ثم رأيت شيخنا الإمام الشُّمْنِيَّ نقل قول الجوزقاني: المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل.

وتعقبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضع واحد، وإلا فهو يساوي المعضل.

\* \* \*

فرع: إذا رأيت حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ فلك أن تقول: «هو ضعيف بهذا الإسناد»، ولا تقول: «ضعيف المتن» لمجرد ضعف ذلك الإسناد إلا أن يقول إمام: «إنه لم يرو من وجه صحيح»، أو: «إنه حديث ضعيف» مفسراً ضعفه، فإن أطلق ففيه كلام يأتي قريباً.

(٢) في «ص»: «سردها».

(١) «معالم السنن» (١/١١).



(فرع) فيه مسائل تتعلق بالضعيف<sup>(١)</sup> :

(إذا رأيت حديثاً بإسنادٍ ضعيفٍ ، فَلَكَ أن تقولَ : هو ضعيفٌ بهذا الإسنادِ . ولا تَقُلْ : ضعيفُ المتنِ) ولا ضعيفٌ ، و تطلقُ (لمجردِ ضعفِ ذلك الإسنادِ) فقد يكون له إسنادٌ آخرٌ صحيحٌ (إلا أن يقولَ إمامٌ : إنه لم يَرَوْ مِنْ وجهٍ صحيحٍ) أو ليس له إسنادٌ يَثْبُتُ به (أو إنه حديثٌ ضعيفٌ مُفسِّراً ضعفه ، فإن أطلق) الضعف<sup>(٢)</sup> ، ولم يبيِّن سببَهُ (ففيه كلامٌ يأتي قريباً) في النوع الآتي .

● فوائِدُ :

الأولى : إذا قال الحافظُ المُطَّلَعُ الناقدُ في حديثٍ : « لا أعرفه » اعتمدَ ذلك في نفيه ، كما ذكر شيخُ الإسلام .

فإن قيل : يُعارضُ هذا ما حُكي عن أبي حازم أنه رَوَى حديثاً بحضرةِ الزهريِّ ، فأنكره وقال : لا أعرفُ هذا . فقال له : أحفظتَ حديثَ رسولِ الله ﷺ كله ؟ قال : لا . قال : فَنَصِفْهُ<sup>(٣)</sup> ؟ قال : أرجو . قال : اجعل هذا في النِّصْفِ الذي لَمْ تَعْرِفْهُ<sup>(٤)</sup> .

هذا وهو الزُّهريُّ ، فما ظَنُّكَ بغيره ؟!

وقريبٌ منه : ما أسنده ابنُ النجارِ في «تاريخه» عن ابنِ أبي عائشة ، قال : تكلمَ شابٌّ يوماً عند الشعبيِّ ، فقال الشعبيُّ : ما سمعنا بهذا . فقال

(١) في «م» : «بالضعف» .

(٢) في «ص» : «الضعيف» .

(٣) في «م» : «نصفه» .

(٤) تقدمت هذه القصة مع التعليق عليها .

الشاب : كل العلم سمعت ؟ قال : لا . قال : فشطره ؟ قال : لا . قال : فاجعل هذا في الشطر الذي لم تسمعه . فأفجم<sup>(١)</sup> الشعبي .

قلنا : أجيب عن ذلك بأنه كان قبل تدوين الأخبار في الكتب ، فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ ، وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة ، فبعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهد على ما يورده غيره ؛ فالظاهر عدمه .

الثانية : ألف عمر بن بدر الموصلي - وليس من الحفاظ - كتاباً في قولهم : « لم يصح شيء في هذا الباب » ، وعليه في كثير مما ذكره انتقاد .  
الثالثة : قولهم : « هذا حديث ليس له أصل » ، أو « لا أصل له » .  
قال ابن تيمية : معناه : ليس له إسناد<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) في « ص » : « فألجم » .

(٢) هذا اصطلاح المتأخرين ، أما المتقدمون فإنهم لا يقصدون بقولهم : « لا أصل له » نفي جنس الإسناد ، وإنما يقصدون نفي أن يكون للحديث أصل يرجع إليه ، أي : مخرج صحيح ، أو إسناد صحيح تقوم به الحجة ، يرجع إليه .  
ومن ذلك : قول محمد بن علي بن حمزة المروزي : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث . يعني : حديث عوف بن مالك ، عن النبي ﷺ : « تفرق أمتي . . . » . قال : « ليس له أصل » . قلت : فنعيم بن حماد ؟ قال : « نعيم ثقة ! قلت : كيف يحدث ثقة بـ « باطل » ؟ ! قال : « شبه له » .

وهو في « تاريخ بغداد » ( ٣٠٧ / ١٣ - ٣٠٨ ) .

وكذا ؛ قولهم : « لا إسناد له » ، هو كمثل قولهم : « لا أصل له » ، لا يقصدون نفي جنس الإسناد ، وإنما يقصدون إسناداً صالحاً للحجة ، إسناداً يصلح الاعتماد عليه .  
ومن ذلك : أن الإمام أحمد بن حنبل - عليه رحمة الله - سئل عن بعض أسانيد =

وَإِذَا أُرِدَتْ رِوَايَةُ الضَّعِيفِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ فَلَا تَقُلْ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا » وَمَا أَشْبَهُهُ مِنْ صَيِّغِ الْجَزْمِ ، بَلْ قُلْ : « رَوَى كَذَا » أَوْ « بَلَّغْنَا كَذَا » أَوْ « وَرَدَّ » أَوْ « جَاءَ » أَوْ « نُقِلَ » وَمَا أَشْبَهُهُ ، وَكَذَا مَا تَشْكُ فِي صِحَّتِهِ .

(وَإِذَا أُرِدَتْ رِوَايَةُ الضَّعِيفِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ فَلَا تَقُلْ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا » ، وَمَا أَشْبَهُهُ مِنْ صَيِّغِ الْجَزْمِ) بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَه (بَلْ قُلْ <sup>(١)</sup> : « رَوَى » عَنْهُ (كَذَا) ، أَوْ « بَلَّغْنَا » عَنْهُ (كَذَا) ، أَوْ « وَرَدَ » عَنْهُ (أَوْ « جَاءَ » عَنْهُ) (أَوْ « نُقِلَ » عَنْهُ) (وَمَا أَشْبَهُهُ) مِنْ صَيِّغِ التَّمْرِیضِ ، كَ« رَوَى بَعْضُهُمْ » (وَكَذَا) تَقُولُ فِي (مَا تَشْكُ فِي صِحَّتِهِ) وَضَعْفِهِ .

أَمَّا الصَّحِيحُ فَادْكُرْهُ بِصَيِّغَةِ الْجَزْمِ ، وَيَقْبُحُ فِيهِ صَيِّغَةُ التَّمْرِیضِ ، كَمَا يَقْبُحُ فِي الضَّعِيفِ صَيِّغَةُ الْجَزْمِ .

\* \* \*

وَيَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِي الْأَسَانِيدِ ، وَرِوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنَ الضَّعِيفِ ، وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ

= حديث : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » فقال : « ليس له إسناد » ، وهذا الحديث له أسانيد كثيرة ، ثم إنه سئل عن الحديث بإسناده ، والإسناد معروف والإمام أحمد يعرفه . وهذا كله ؛ يطلقونه سواء كان الراوي الذي أخطأ في الحديث ثقة أو غير ثقة ، وسواء كان خطؤه في المتن أو في الإسناد ، وعلى الثاني فمرادهم أنه لا أصل له بهذا الإسناد .  
(١) في « م » : « قل قد » .



ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْأَحْكَامِ : كَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ،  
وَمَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ .

(ويجوزُ عندَ أهلِ الحديثِ وغيرِهِمُ التساهلُ في الأسانيدِ) الضعيفُ  
(وروايةُ ما سوىَ الموضوعِ من الضعيفِ ، والعملُ به من غيرِ بيانِ ضعفِهِ  
في غيرِ صفاتِ اللَّهِ تَعَالَى) وما يجوزُ ويستحيلُ عليه ، وتفسيرُ كلامِهِ  
(والأحكامُ ؛ كالحلالِ والحرامِ و) غيرهما ، وذلك كالقَصَصِ وفضائلِ  
الأعمالِ والمواعظِ وغيرها (مما لا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْعَقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ) .

وممن نُقِلَ عنه ذلك : ابنُ حَنَبِلٍ<sup>(١)</sup> ، وابنُ مَهْدِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، وابنُ  
المباركِ<sup>(٣)</sup> ، قالُوا : إذا رَوينا في الحلالِ والحرامِ شَدَّدْنَا ، وإذا رَوينا في  
الفضائلِ ونحوها تَسَاهَلْنَا .

#### ● تنبيه :

لم يذكرِ ابنُ الصلاحِ والمصنِّفُ - هنا وفي سائرِ كُتُبِهِ - لما ذكرَ سِوَى  
هذا الشرطِ ، وهو كونه في الفضائلِ ونحوها ، وذكرَ شيخُ الإسلامِ<sup>(٤)</sup> له  
ثلاثةُ شروطٍ :

أحدها : أن يكونَ الضعفُ<sup>(٥)</sup> غيرَ شديدٍ ، فيخرجُ مَنْ انفردَ مَنْ

(١) «تهذيب الكمال» (١٠٩/٢٩) .

(٢) الحاكم في «المستدرک» (٤٩٠/١) ، والخطيب في «الجامع» (٩١/٢) .

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٠/٢ - ٣١) .

(٤) مقدمة «تبیین العجب» له ، ونقلها عنه السخاوي «فتح المغیث» (٣٣٢/١ - ٣٣٤) .

(٥) في «ص» : «الضعیف» .

الكذابين والمُتَّهَمِينَ بالكذبِ ، وَمَنْ فَحَشَ غَلَطُهُ ؛ نقل العلائقي الاتفاق عليه .

الثاني : أن يندرج تحت أصلٍ معمولٍ به .

الثالث : أن لا يعتقَدَ عند العملِ به ثبوته ، بل يعتقَدُ الاحتياط .

وقال : هذان ذكرهما ابنُ عبدِ السلام وابنُ دقيقِ العيد .

وقيل : لا يجوزُ العملُ به مُطلقًا ؛ قاله أبو بكر ابن العربي .

وقيل : يُعملُ به مُطلقًا . وتقدَّم عزو ذلك إلى أبي داود وأحمد ، وأنَّهما يريان ذلك أقوى مِن رأي الرجال .

وعبارةُ الزركشي : والضعيفُ مردودٌ ما لم يقتضِ ترغيبًا أو ترهيبًا ، أو تتعدَّدُ طرقُهُ ولم يكنِ المتابعُ مُنحطًا عنه .

وقيل : لا يُقبلُ مُطلقًا .

وقيل : يُقبلُ إن شهد له أصلٌ أو اندرج تحتَ عمومٍ . انتهى .

ويعملُ بالضعيفِ أيضًا في الأحكامِ إذا كان فيه احتياطٌ .

\*\*\*